خبـراء: ٢٥ مليـون دولار خسـائر يومية بسبب توقف الصادرات السـوريـة

□ بغداد/ المدى

الحدود العراقية السورية.. ارشيف

كشف خبراء اقتصاديون خسارة أكثر من ٢٥ مليون دولار يوميا بسبب توقف الصادرات.

وقال الخبير الاقتصادي عدنان محمد لـ/ دنانير/ إن الإعلان الحكومي العراقي بسيطرة الجيش السوري الحر على المعابر الحدودية مع سوريا لا يحمل الشك بتوقف الصادرات السورية وبشكل نهائي ،مبيناً إن حجم التبادل التجاري مع سوريا يصل إلى ٢٥ مليون دولار يوميا وتوقف منذ قرابة الأسبوعين او أكثر".

وأضاف: العراق يسيطر على ٢٦ ٪ من الصادرات السورية ويعد الشريك رقم واحد لسوريا واغلب الصادرات تأتي إلى العراق عبر الشاحنات التي تعبر منفذ البوكمال الذي يسيطر عليه الجيش السوري حاليا".

من جانبه بين الخبير الاقتصادي مكي محمد ردام ان العراق يستورد من سوريا مواد غذائية وملابس و مواد طبية وأدوية وخضراوات وفواكه بالإضافة الى كهرباء اي بمعدل ٦٥٪ من صادرات سوريا نحو الوطن العربي".

وقال ردام: ان ارتفاع السوق العراقية وخاصة خلال هذه الايام هو مؤشر لتوقف الصادرات السورية وشهدنا موجة من الارتفاع الكبير الذي اثر على الفرد العراقي وخاصة أصحاب الدخول المحدودة واتى الامر تزامنا مع شهر رمضان".

ودعا الحكومة والتجار إلى أن يجدوا بديلا عن الصادرات السورية لضمان استقرار السوق العراقية ويجب أن تكون هذه الإجراءات سريعة حتى لا نشهد أزمة حقيقية تزامنا مع العيد.

من جانبه قال قائممقام مدينة القائم فرحان فاضل ان التجارة عند المعبر (البوكمال – القائم) توقفت منذ نحو شهر ونصف الشهر وكانت تشمل مرور ٤٠ شاحنة من سورية إلى العراق يومياً يبلغ وزن حمولة الواحدة منها ٢٧ طناً".

وأضاف فاضل في تصريحات صحافية، أن هذه الشاحنات كانت تحمل على متنها الخضار والمواد الغذائية والملابس والأدوات الكهربائية، حيث أن سكان القائم البالغ عددهم ٢٧٥ ألف نسمة يعتمدون على البضائع السورية كونها أرخص من تلك الآتية من بغداد".

وكانت وزارة الاقتصاد السورية قد أعلنت مطلع العام الحالي أن الاقتصاد السوري ما زال يعمل (بفاعلية كبيرة) على رغم الضغوط الاقتصادية والنفسية التي تُمارس عليه يومياً، مؤكداً أن حجم التصدير ارتفع ما بين ١٠ و١٢ في المئة، في حين تضاعف مع العراق وتشترك سورية مع العراق بحدود تمتد بطول نحو ٦٠٠ كلم يقع أكثر من نصفها تقريبا في محافظة الانبار غرب العراق .

وأعلنت الحكومة في وقت سابق أن حجم التبادل التجاري مع سوريا وصل إلى ٥ مليارات دولار، وقال مستشار الحكومة عبد الحسين الجابري إن "حجم التبادل التجاري بين العراق وسوريا وصل إلى ٥ مليارات دولار شملت قطاعات الطاقة والاستيراد والصناعة والزراعة والصحة".

وأضاف أن "الحكومة العراقية لديها خطة اقتصادية لتوسيع التبادل التجاري بين العراق وسوريا خلال عام ٢٠١٢ إلى أكثر من ٧ مليارات دولار".

ويسعى العراق إلى فتح مجالات استثمارية متعددة مع الدول الإقليمية التي لديها مشتركات اقتصادية معه، منها إيران والسعودية وسوريا والكويت ومصر وغيرها من البلدان.

الديـوانيـة تتـوسـع فـي زراعـة الـزيـتـون

□ الديوانية/ المدى

أكدت مديرية زراعة محافظة الديوانية نجاح تجربتها بالتوسع بزراعة الزيتون على مساحة ١٣٠ دونماً غرب المحافظة، فيما أشارت إلى أنها تخطط لإنشاء معمل لإنتاج زيت الزيتون بعد نجاح تجربة الزراعة ولأصناف معروفة.

وقال مسؤول إعلام المديرية راضي فخري إن مديرية زراعة الديوانية أنجزت مشروع التوسع بزراعة أشجار الزيتون ذات الإنتاجية الغزيرة للزيت"، مبينا أن "المساحة الكلية المزروعة بالأشجار بلغت ١٣٠ دونماً ضمن مشروع تطوير غابات النورية، غرب المحافظة". وأضاف فخري أنه "تمت زراعة ٧١٠٠ شتلة وفق أسلوب علمي مدروس فضلا عن زراعة ٢٠ ألف عقلة من الأنواع العالية الرتب لاستخدامها لأغراض الشتل في بساتين جديدة"، مشيرا إلى أن "المديرية منحت نحو ١٠٠ إجازة خلال العام الحالي للمزارعين الراغبين بإنشاء بساتين الزيتون".

وأوضح مدير زراعة الديوانية أن "المديرية قررت شمول مزارعي الزيتون بقروض المبادرة الزراعية لتوفير كافة المستلزمات المطلوبة للتوسع في زراعة هذا المحصول لأغراض صناعية"، مؤكداً أن "المديرية تسعى بعد نجاح تجربة الزراعة إلى إنشاء معمل لمعاصر الزيتون لإنتاج زيت الزيتون والاستفادة من الحاصل".

فضاءات

▪ ثامر الهيمص

عقود المشاركة زراعياً

أعلنت الشركة العامة للمحاصيل الزراعية عن عقود مشاركة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد وبموافقة الطرف الأول (الشركة) العامة وبشروط اقتصادية وقانونية وفنية وإدارية، في أراضي الضلوعية وربيعة والأسحاقي في يوم ٢١- ٧ - ٢٠١٢، كما نشر في الصحف اليومية.

ومن أبرز الشروط الثمانية (في حالة تساوي الفرص بين المتقدمين تكون الأولوية إلى أهالي المنطقة) مما يعني أن هذه الأراضي في المناطق الثلاثة إما أنها كانت مستأجرة وانتهى عقدها أو أنها متروكة وتم التجاوز عليها أسوة بغيرها من التجاوزات.

ولكن أبرز ملاحظة على الشروط أن أي مشارك لا يجازف بخمس سنين خصوصاً وأن الشرط الرابع يفرض زراعة البيوت البلاستكية وتقنيات الري الحديثة. إضافة إلى عدم ضمان التجديد إلا بموافقة جديدة.

كما أن تحديد الكادر الزراعي وفق الشرط الخامس لم يأخذ بنظر الاعتبار الجدوى الاقتصادية والفنية التي ربما يعتمدها المتعاقد.

وجاء في الشرط الأول أن يكون المتقدم من ذوي الخبرة والاختصاص في (إنتاج الحبوب) وهذا غير اختصاص البيوت البلاستكية.

من خلال ما تقدم يمكن أن نلمس وبوضوح إن الإعلان جاء منسجماً مع قانون إيجار وبيع أموال الدولة، وبذلك اسقط الفرض.

وجاء منسجماً مع الواقع الاجتماعي والفعلي من أن نفوذ (أهالي المنطقة) هو السائد ويشكل عنصراً أساسياً في أي عملية استثمار ولا يمكن تجاهله وله الأفضلية حسب الإعلان

وبذلك تكون وزارة الزراعة والشركة المعنية قد اجتازت الموانع القانونية وأصبحت واقعية وتفضل أن تكون العملية محصورة في أهل المنطقة وهذا إجراء واقعي احتمال نجاحه أكثر من غيره.

وموضوع التجديد في العقد يصبح أمراً هينا على أهل المنطقة أكثر من خارج المنطقة.

وبذلك تخرجنا وزارة الزراعة من إشكالية الاستثمار عموماً من خلال نوافذه المفتوحة على الورق. وكذلك يأتي الإعلان وشروطه منسجماً مع خطة وزارعة الزراعة في تحديد الاختصاص (حبوب وبيوت بلاستيكية) تأسيساً على واقع فعلي وحصة مائية تكفي المشاريع الثلاثة.

فالمستثمر الأجنبي أو العراقي خارج حدود مناطق الاستثمار يصعب عليه وفي هذا الظرف بالذات كسب المحيط الاجتماعي لهذه المشاريع وفي أي منطقة غير منطقته حيث يدفع ثمن كبير خصوصا إذا كانت الأرض لها علاقة بمصالح المحيطين بها سواء كانت المصالح قانونية أو غير قانونية، وهذا الاتجاه يستحق التشجيع إذ لا تنمو المناطق وتستثمر بدون من يعلمون شعابها كما أنهم معزولون عن بقية الأنشطة والمشاريع الزراعية والصناعية والخدمية. وتشكل هذه الحالة تجانسا بالأنشطة بدلا أن تكون واحات معزولة تدفع كلفا كثيرة غير مرئية ومرئية بمختلف الوسائل من ممارسة نفوذ القوى الرسمية وغير الرسمية بأسلوب القوة الناعمة وغيرها، وان المناطق التي يعجز أهلها عن استثمارها مؤشرا على فقر المنطقة وهذا لا يرفع مستواها المستثمر الخارجي مثل ابن المنطقة ومحيطه الاجتماعي ومعززا بالدعم الرسمي بسلف وبذور واليات مما يعمق ويوطد النسيج الاجتماعي بعد الهزات المعروفة وهذا ما نأمله في باقي المشاريع ولكي لا تكون الشروط مفصلة على مقاسات مختلفة أو غامضة فأهل مكة أهلا.

اتحـــاد الـصـنـاعـات الـعـراقـي

دعوة لاجتماع الهيئة العامة لاتحاد الصناعات العراقي لانتخاب أعضاء ومجلس إدارة الاتحاد الأصليين والاحتياط لدورته الخامسة لسنة ٢٠١٢

استناداً لكتاب اللجنة الوزارية المشرفة على تنفيذ قرار مجلس الحكم رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ المرقم ٢٤٨ في ٢٠١٢/٧/١٥ وتنفيذاً لأحكام المادة (٢٣) من قانون اتحاد الصناعات العراقي رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٢ وللمادة العاشرة والفقرة (١) من المادة الحادية عشر من النظام الداخلي للاتحاد تقرر ما يلي:

أولاً/ دعوة جميع اعضاء الهيئة العامة لاتحاد الصناعات العراقي والذين سددوا بدلات الاشتراك العام ٢٠١٢ بالحضور في الساعة الثامنة من صباح يوم الخميس المصادف ٢٠١٢/٩/٦ في لانتخاب أعضاء مجلس ادارة الاتحاد الأصليين والاحتياط والبالغ عددهم (١٢) عضواً للأصناف الصناعية المنتمية للاتحاد وهي:

١.الصناعات الغذائية (الالبان، المشروبات الغازية، المرطبات)
٢.الصناعات الغذائية الأخرى.
٣.الصناعات النسيجية (خياطة، منتجات د/جلدية وصناعات الجلود والأحذية والغراء).
٤.الصناعات النسيجية الأخرى.
٥.الصناعات الانشائية (رمل والحصى، المقالع والطابوق والجص).
٦.الصناعات الانشائية الأخرى.
٧.الصناعات الخشبية.
٨.صناعة المنتجات الورقية والمطابع.
٩.الصناعات الكيمياوية والبلاستيكية.
١٠.الصناعات المعدنية والميكانيكية.
١١.الصناعات الهندسية والالكترونية.
١٢.الصناعات الأخرى.

ثانياً/ تجرى عملية الانتخاب في جميع أنحاء جمهورية العراق في الأماكن والمراكز المحدودة بما يلي:
١.في بغداد ويشمل المنتسبين المجددين في محافظة بغداد/ ديالى/ الأنبار/ صلاح الدين/ واسط.
٢.في مقر الاتحاد في بابل ويشمل المنتسبين المجددين في محافظة بابل/ القادسية.
٣.في مقر الاتحاد نينوى ويشمل المنتسبين المجددين في محافظة نينوى/ كركوك.
٤.في مقر الاتحاد نجف ويشمل المنتسبين المجددين في محافظة كربلاء/ النجف/ سماوة.
٥.في مقر الاتحاد البصرة ويشمل المنتسبين المجددين في محافظة البصرة/ ميسان/ ذي قار.

ثالثاً/ تبدأ الانتخابات في الساعة الثامنة من صباح يوم ٢٠١٢/٩/٦ المحدد في الفقرة أولاً ولغاية انتهاء الدوام الرسمي والقاضي المشرف على الانتخابات تمديد استمرارها للوقت الذي يراه مناسباً اذا استمر تواجد المنتسبين للإدلاء بأصواتهم وحسب رأيه المطلق.

رابعاً/ استناداً لاحكام الفقرة (٣) من المادة (٢٤) من قانون الاتحاد رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٢ وفي حالة عدم حصول النصاب القانوني في الموعد المقرر المذكور في الفقرة أولاً يؤجل الاجتماع الى يوم المقابل في الاسبوع الآخر الموافق ٢٠١٢/٩/١٣.

خامساً/ تجرى عملية الانتخابات بموجب بطاقة الانتخابات المعدة لهذا الغرض على أن تكون مرقمة ومختومة بختم الاتحاد الرسمي وموقعة من قبل الأمين العام أو من يقوم وعلى الناخب ابراز هوية الاتحاد مجددة والمخولة والتسجيل لدى اللجنة الانتخابية اسم المشروع الذي يملكه وتثقب الهوية بما يفيد الادلاء بصوته الانتخابي.

شروط الترشيح لعضوية مجلس ادارة الاتحاد

نصت المادة (٢٠) من القنون أعلاه على ان يكون:
١.عراقياً ومن أبويين عراقيي الجنسية.
٢.كامل الأهلية وأكمل الخامسة والعشرين من عمره.
٣.حاصل على الشهادة الجامعية الأولية في الأقل.
٤.سدد بدل الاشتراك السنوي في الاتحاد.
٥.مكتسباً صفة صناعي مدة لا تقل عن خمسة سنوات، ويقصد بالصناعي لأغراض هذا القانون الشخص الطبيعي الذي اتخذ من الصناعة مهنة له وكان مالكاً لمشروع صناعي فردي قائم أو ممثلاً عن شركة مساهمة بقرار من مجلس ادارتها أو بقرار من الهيئة العامة للشركة أو أحد المالكين في بقية أنواع الشركات.
٦.من ذوي السمعة الجيدة ومعروف بخبرته وكفائته المالية في الوسط الصناعي.
٧.يقدم تعهد شموله بالمسائلة والعدالة ويقدم المستمسكات الأربعة (احوال مدنية، شهادة الجنسية، بطاقة السكن، بطاقة تموينية، اسم الأم الرباعي).
٨.استناداً لأحكام المادة (٢٢) من القانون أعلاه تؤلف لجنة في مقر الاتحاد لتدقيق طلبات الترشيح والتأكد من توفر شروط الترشيح في المرشحين ومن حقها رفض استمارة الترشيح.
٩.تجرى الانتخابات وفق المادة (٢٧،٢٨،٢٩) من القانون أعلاه والفصل الخامس من النام الداخلي للاتحاد ويفتح باب الترشيح للراغبين اعتباراً من ٢٠١٢/٧/٢٤ ويغلق نهاية الدوام الرسمي ٢٠١٢/٨/٢٣ المصادف يوم الخميس واذا انتهت المدة المحددة للترشيح ولم يظهر منافس مرشح للعضوية الذي رشح نفسه لها يصبح المرشح حائزاً للعضوية حسب القواعد العامة للانتخابات.
١٠.على من يرغب بالترشيح لعضوية مجلس ادارة الاتحاد سواءاً كان أصيلاً أو احتياط وتطبيقاً للفقرة (٢١) ثانياً من القانون أعلاه يدفع الراغب بالانتخاب تأمينات قدرها خمسة وعشرون ألف دينار لصندوق الاتحاد ويسجل ايراداً نهائياً للاتحاد اذا لم يحصل على ١٠٪ من الاصوات.

أسعد باقر علي وتوت
رئيس اللجنة التحضيرية